المصطلحات الكوفية في تفسير الثعلبي: الكشف والبيان عن تفسير القرآن (دراسة وصفية تحليلية)

إعداد

الدكتور/ محمد بن سليمان بن صالح الخزيم

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

المستخلص:

يعنى هذا البحث بدراسة أشهر المصطلحات النحوية الكوفية المستخدمة في تفسير "الكشف والبيان عن تفسير القرآن" لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الثعلبي المتوفى في المحرم سنة سبع وعشرين وأربعمئة من الهجرة النبوية، ويكشف عنها بوصفها من المصطلحات الكوفية التي اشتهرت في القرن الرابع الهجري وبداية الخامس، ووضح البحث ما إذا كانت هذه المصطلحات الكوفية مشتركة بينهم وبين البصريين، أو أنها من المصطلحات الكوفية الخالصة، وعن الذين استعملوها من النّحويين بصريين أو كوفيين، ومن أثبتها للكوفيين ونسبها إليهم، مع الإشارة إلى الخلافات إن وجدت، ويهدف البحث أيضًا إلى توضيح المصطلحات النحوية الكوفية المستقرة حتى زمن تأليف الكتاب، ومدى نضجها واستقرارها في عصر الثعلبي، مما يعكس تطور المدرسة الكوفية وأثرها في الدراسات النحوية. ويركز البحث في دراسته على المنهجين الوصفي والتحليلي، ويتكون في خطته من مبحثين رئيسين بعد المقدمة والتمهيد: المبحث الأول يتناول نشأة المصطلح النحوي، والثاني يقدم أمثلة من المصطلحات الكوفية في تفسير الثعلبي. وتُختتم الدراسة بعرض النتائج المستخلصة.

الكلمات المفتاحية: المصطلحات، النحو الكوفي، التفسير، الثعلبي.

المقدمة:

الحمدُ لله، والصّلاة والسَّلامُ على رسول الله، وبعد: فتعدُّ المصطلحات النحوية جزءًا أساسًا في كل النظريات العلميّة، وعني العلماء قديمًا وحديثًا بدراسة المصطلحات النحوية بصفة عامة والمصطلحات الكوفية بصفة خاصة، ومما يميّز المصطلحات الكوفية أنّها أثارت بعض الجدل خاصة في الدراسات النحوية الحديثة، وأنها تتميز ببعض خصائصها اللغوية التي تتوافق مع تطلع الدراسات التي تهدف إلى تيسير النحو للمتعلمين.

ومن المدونات العلمية الثريّة بالمصطلحات التي يستعملها الكوفيون تفسير: "الكشف والبيان عن تفسير القرآن" لأبي إسحاق الثعلبي المتوفى سنة (427ه)، وأول طبعة للكتاب في عام (1422ه-2002م) بتحقيق أبي محمد بن عاشور ومراجعة نظير الساعدي، ونشرته دار إحياء التراث. وطبع طبعة أخرى في عام(1436ه-2015م) بتحقيق مختلف من مجموعة من الباحثين، في رسائل جامعية ونشرته دار التفسير، في جدة بالمملكة العربية السعودية.

وفي هذا التفسير ما يظهر أنَّ أبا إسحاق الثعلبي يستعمل كثيرًا في تفسيره للآيات وتوجيهه للقراءات القرآنية اصطلاحات الكوفيين النحويّة بكثرة، ولأن المصطلحات الكوفية لم تكن مكتملة في مرحلتها الأولى، بل تطورت واتضحت مع مرور الزمن فإن هذا البحث سيبرز تلك المصطلحات التي ذاع صيتها أو استجدت في القرن الرابع الهجري وصدر الخامس، وبيان مدلولاتها؛ لتكون كاشفة لما استقرت لهذه المدرسة إلى هذا زمن الكتاب، ثم التأثيرات القبلية والبعدية له بإيجاز، فتناولت مصطلحات مختارة تظهر بعض هذه المصطلحات التي وردت في هذا التفسير ودرستها، موضّحًا ما إذا كانت مشتركة بينهم وبين البصريين، أو أنها من المصطلحات الكوفية الخالصة، وعن الذين استعملوها من النّحويين، ومن أثبتها للكوفيين، مع الإشارة إلى الخلافات إن وجدت، وتحديد الأقرب إلى المعنى المراد منها ما أمكن.

أسباب الدِّراسة وأهميتها: إنَّ مما دفعني لتناول موضوع البحث جملة من الأسبابِ ألخّصها في الآتي:

أولًا: بيان جملة من المصطلحات النحوية التي يستعملها النحاة الكوفيون بكثرة في تفسير أبي إسحاق الثعلبي في تفسيره "الكشف والبيان عن تفسير القرآن"، والتعريف بها.

ثانيًا: تسليط الضوء على أحدِ مصادر النّحـــو الكوفيّ في القرن الرابع الهجري وصدر الخامس، وبيان أهميته التاريخية في رصد بعض المصطلحات التي يستعملها الكوفيون.

ثالثًا: استكشاف استعمالات المصطلحات التي يستعملها الكوفيّون زمن أبي إسحاق الثعلبي، ومدى قربها أو بعدها عن المصطلحات البصرية التي بلفظها أو معناها.

رابعًا: أن تفسير أبي إسحاق الثعلبي المدروس هو أحد المصادر المليئة بالمصطلحات النحوية التي يستعملها الكوفيون الأقدمون، وفيه كثير من آراء نحاة المذهب الكوفي ممن سبقه.

خامسًا: دراسة بعضٍ من المصطلحات التي شاع أنها من مصطلحات الكوفيين، وبيان أثرها في تفسير الثعلبي.

سادسًا: أنّ المصطلحات النحوية في عصر الثعلبي تتميز بالنضج للمدرستين: البصرية والكوفية؛ لذا فإن المصطلحات فيه اصطبغت بالاستقرار في علميتها وانتشارها.

مشكلة البحث: تتلخص في دراسة أشهر المصطلحات المنسوبة إلى المدرسة الكوفية في تفسير الثعلبي "الكشف والبيان عن تفسير القرآن"، ودراستها دراسة وصفيّة تحليليّة.

منهج البحث: استندت إلى المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المصطلحات المختارة من تفسير الثعلبي، بهدف الإجابة عن الأسئلة المطروحة في البحث.

الدارسات السابقة: الدراسات التي تناولت المصطلحات النحوية متنوعة وشاملة، ومن أبرزها:

- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري للدكتور عوض القوزي.
- المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية للدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني.
- مصطلحات النحو الكوفي للدكتور عبدالله بن حمد الخثران.
- المصطلحات النحوية في كتاب سيبويه للدكتورة قمر أحمد مصطفى القصاص.
- المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم، وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة للدكتور عبدالوهاب بن محمد الغامدي.

هذه الدراسات تعدّ مراجع رئيسة لأي بحث في المصطلحات النحوية، وتوفر أساسًا قويًا لفهم تطور المصطلحات واختلافاتها بين المدارس النحوية المختلفة. ولا يوجد –حسب اطّلاعي- دراسة تناولت تفسير أبي إسحاق الثعلبي "الكشف والبيان عن تفسير القرآن" على نحو هذه الدراسة، وبوصفه عالمًا عاش في القرن الرابع الهجري وصدر الخامس، واستعمل كثيرا من المصطلحات التي يستعملها النحاة الكوفيون.

خطّة البحث: للبحث مقدِّمة وتمهيد ومبحثان وخاتمة، في المقدِّمة تحدَّثت عن الموضُوع، وفكرته، وأسباب الدِّراسة، ومشكلة البحث، ومنهج البحث. وفي التمهيد مطلبان: الأوّل: لمحة عن حياة الثعلبي. الثاني: المذهب النحوي للثعلبي. المبحث الأول: المصطلح النحوي: نشأته وتطوره. وفيه مطلبان: الأول: نشأة المصطلح النّحـوي، والدراسات التي تناولته. الثاني: نشأة المصطلح النّحـــويّ الكوفيّ، والدراسات التي تناولته، وأشهر مصطلحاته. المبحث الثّاني: أمثلة من المصطَلحات الكوفيّة في تفسير الثعلبي. ثمَّ ذيلت البحث بخاتمة لخّصت نتيجة البحث، وأخيرًا أثبتُّ المصَادر والمراجِع.

1. التمهيد:

1. 1. المطلب الأول: لمحة عن حياة الثعلبي.

هو أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق النيسابوري الثعلبي، مفسّر، ومقرئ، وواعظ، وأديب، ولد في نيسابور سنة أربعين وثلاثمئة للهجرة النبوية، وعرف بلقب الثعلبي أو الثعالبي، وهو لقب وليس نسبًا.

أحد أبرز علماء التفسير في الإسلام، روى عن جماعة من العلماء، وكان حافظًا متمكنًا وعالمًا بارعًا باللغة العربية وبوجوه الإعراب والقراءات، وكان كثير الحديث كثير الشيوخ، ومن أبرز

شيوخه: ابن مهران المقرئ(ت:381ه) وأبو بكر الطرازي(ت:385ه)، وأبو القاسم الخفاف (ت:412ه)، ومن أبرز تلاميذه: الواحدي (ت:468ه).

وذكر للثعلبي بعض الأشعار منها، قوله:

وَإِنِّي لأَدْعُو اللهَ وَالأَمْرُ ضَيِّقٌ عَلَيَّ فَمَا يَنْفَكُّ أَنْ يَتَفَرَّجَا

وَرُبَّ فَتًى سُدَّتْ عَلَيْهِ وُجُوهُهُ أَصَابَ لَهُ فِي دَعْوَةِ اللهِ مَخْرَجَا

واشتهر الثعلبي بتفسيره المعروف "الكشف والبيان عن تفسير القرآن"، ويُعرف أيضًا بـتفسير الثعلبي؛ بسبب كثرة شيوع الكتاب وانتشاره في البلدان، وله مؤلفات كثيرة، منها: كتاب التفسير هذا وهو أشهرها، وكتاب "العرائس"، قال الواحدي: «وقرأت عليه من مصنفاته أكثر من خمس مئة جزء، وتفسيره الكبير، وكتابه المعنون بـ "الكامل" في علم القرآن، وغيرهما»(2009: 425/1).

وتوفي في المحرم سنة سبع وعشرين وأربعمئة من الهجرة النبوية، رحمه الله(الحموي، 1993: 507/2؛ القفطي، 1982: 154/1؛ الذهبي، 1994: 435/17؛ السبكي، 1993: 58/4).

1. 2. المطلب الثاني: المذهب النحويّ للثعلبي.

يعد تفسير أبي إسحاق الثعلبي أحد أهم المصادر في تفسير القرآن ودراسته، وإحدى الموسوعات العلمية في التفسير وعلوم القرآن، وقد أثر في العديد من المفسرين الذين أتوا بعده، علمًا ومنهجًا، وله اهتمام واضح باللغة والنحو، فقد اعتمد في تفسيره على مجموعة واسعة من المصادر، ومنها المصادر اللغوية والنحوية؛ فكان لها أثرها الواضح في منهجه النحوي، من هذه المصادر: "معاني القرآن" للكسائي(ت:189ه)، و"معاني القرآن" للفراء(ت:207ه)، و"معاني القرآن" للأخفش(ت:215ه)، و"معاني القرآن" لأبي عبيد القاسم بن سلام(ت:224ه)، و"معاني القرآن وإعرابه للزجاج" (ت:311ه)، وغيرها.

ولأن أغلب هذه المصادر لعلماء من المدرسة الكوفية الذين لهم اهتمام بالقراءات القرآنية المختلفة والتنوع في التفسيرات، والميل غالبًا إلى ذكر جميع الأوجه النحوية الممكنة، فقد تأثر الثعلبي بهم كثيرًا في الاهتمام بالقراءات القرآنية المتنوعة، وذكر الأوجه النحوية الممكنة للآية الواحدة، ويعتمد الآراء الكوفية كثيرًا في الإعراب وتوضيح المعنى الراجح، ومن ذلك استعماله لكثير من المصطلحات النحوية المنسوبة للكوفيين التي سيرد الحديث عنها لاحقًا. ونظرًا لارتباط الدراسة ومباحثها بالمصطلح النحوي، فمن المناسب تقديم لمحة موجزة عنه.

2. المبحث الأوّل: المصطلح النحوي: نشأته، وتطوره.

2. 1. المطلب الأول: نشأة المصطلح النحوي، والدراسات التي تناولته.

جاء في المعاجم في مادة "صلح": الصَّلاح ضدّ الفساد، والصُّلْحُ السِّلْم. ولفظ "المصطلح" ببنيته هذه ليس له وجود في المعاجم القديمة، والذي ورد المصدر منه "اصطلاح"، وهو بمعناه(ابن منظور، 1993: 516/2)، ويعرّف المصطلحَ علي الجرجاني(ت:816ه) بقوله: «الاصطلاح عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول»(1983: 20)، وأورد بعده عددًا من التعريفات غير هذا التعريف، كلها قريبة منه، أو تتفق في المعنى. وفي المعجم الوسيط: «اصطلحوا على الأمر تعارفوا عليه، واتفقوا. والاصطلاح مصدر اصطَلح وهو اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته»(1972: 520)، فالمصطلح لفظ يحمل معنى طارئًا على المعنى اللغوي الأصلي؛ لأنّه «لفظ محدد يستخدم للدلالة على ظاهرة معيَّنة»(القوزي، 1981: 23).

ويعدُّ صوغ المصطلحات ركنًا مهمًا من أركان البحث العلمي وهو جزء لا يتجزأ منه، فالمصطلحات تتشكل بناءً على الحاجة إليها، وقد تقرّر لدى العُلماء أهميّة الاصطلاح على الشّيء في جميع العلوم، فقال أبو جعفر النحاس(ت:338ه): «أذكر فيها إن شـــاء الله ترتيبات اصطلح عليها الكُتَّاب»(2004: 203).

وتكتسب المصطلحات طابع العلم الذي نشأت فيه، وتحتفظ بخصوصيتها متى ما تلقَّاها أهل الاختصاص بالقبول، وتأخذ شرعيتها، وتشيع بينهم وتؤدي غرضها بالدلالة على مفهومها أو مدلولها(الحمد، 2006: 67)، وقال الجاحظ(ت:255ه) عن المتكلمين، وهو ينطبق أيضًا على النحاة: «تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف وقدوة لكل تابع»(1975: 139/1)، ولأهمية المصطلح عُدّ نضوج العلم من نضوج مصطلحاته، وإذا استقر المصطلح دلَّ على أن المفهوم المسمَّى حظي بدراسة عميقة، فيكتفي بذاته ولا يحتاج إلى توضيح أو تعليق(المهيري، 1974: 136).

ولأهمية المصطلح في كل علم، نشط التأليف في المصطلحات بصفة عامة، وقد انبرى العلماء القدماء والمحدثون للتأليف فيه، ومن أبرز المؤلفات في هذا المجال: كتاب (الزينة) لأبي حاتم الرازي (ت:322هـ)، الذي يُعد من أوائل الكتب التي اهتمت بجمع المصطلحات وتوضيحها. وكتاب (مفاتيح العلوم) للخوارزمي (ت:387هـ)، وهو مرجع مهم في تصنيف العلوم ومصطلحاتها. وكذلك كتاب (التعريفات) للشريف الجرجاني (ت:816هـ)، وهو من أشهر الكتب في تعريف المصطلحات الفلسفية والعلمية. وأيضًا كتاب (الكليات) لأبي البقاء الكفوي(ت:1094هـ)، ويعنى بالمصطلحات والفروق اللغوية، وتوضيحه لمصطلحات العلوم المختلفة. ويصعب حصر العلماء الذين تُظهر مؤلفاتهم أهمية المصطلحات في ضبط العلوم لكثرتها، ولكن من الواضح أن هذه المؤلفات تُبرز الأهمية الكبرى للمصطلحات في تنظيم العلوم المختلفة وتوضيحها.

ويجمع الباحثون على أن المصطلحات النحوية نشأت في مرحلة مبكرة، غير أنهم لم يستطيعوا تعيين الزمن الذي نشأت فيه بدقة، ويظهر أن النحويين في زمن مبكر كعبد الله بن أبي اسحاق (ت:117هـ)، وعيسى بن عمر (ت:149 هـ)، وأبي عمرو بن العلاء(ت:155هـ)، «هم الذين مهدوا

لظهور كثير من الاصطلاحات النحوية بمعناها العلمي والفني بما أثر عنهم من استخدامات لغوية معيَّنة، في الشعر والقراءة»(القوزي، 1981: 53)، ثم ما لبثت المصطلحات النحوية أن تطورت تطوُّرًا مذهلا على يد الخليل(ت:170ه)، وسيبويه(ت:180ه)، والفراء ومن في طبقتهم إذا ما قورنت بالجهود التي قدمها النحاة الخالفون لهم «الذين ينسب إليهم تطوير عدد محدود نسبيًّا من المصطلحات»(الخثران، 1991: 155)، ثم ما لبث أن استقرت المصطلحات النحويّة حتى قال ابن جني(ت:392هـ)-لمن أطلق على مصطلح استقر خلاف ما عرف به-: «كل ذلك لأنه أمر قد عُرِفَ غرضه والمعنى المعنيّ به»(1953: 471/2)؛ مما يشير إلى استقرار المصطلحات عند علماء النحو في ذلك القرن.

ولكنه لم يسلم بعد نضجه وتوحيد العديد من المصطلحات النحوية وتحديد معانيها بشكل دقيق من العديد من المآخذ التي أبرزها الباحثون المحدثون، ومن أبرز هذه المآخذ تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد، وتعدد دلالات المصطلح الواحد، وتداخل بعض المصطلحات واختلاطها، وضعف تركيب بعضها، وتأثر بعضها بالفلسفة والمنطق، وغيرها من القضايا(الغفيلي، 2012: 239-253).

ورأى كثير من الباحثين أنّ المصطلح النحوي واجه صعوبات عديدة منذ ظهوره، وأنّه ما زال بحاجة إلى مزيد من الدراسات، خاصة مع ثورة العلوم الحديثة، حتى كثرت فيه الدراسات، ومن أبرز الدراسات التي تناولت المصطلح النحوي من العلماء والباحثين الذين عنوا بذلك مهدي المخزومي في كتبه، ومنها "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو"(1957)، حيث قدم إسهامات كثيرة حاول استغلالها في تجديد المصطلحات النحوية وتيسيرها، وقد ركّز على المصطلحات الكوفية. ومنهم أيضًا عوض القوزي في كتابه " المصطلح النحويّ نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري"(1981)، وقد اشتهر كتابه، وأفاد منه الباحثون كثيرًا. ومنهم محمد العياشي صاري، في بحثه "تيسير النحو ترف أم ضرورة؟"(2001). وأيضًا عبد الغني أحمد عبد العظيم في كتابه "المصطلح النّحوي دراسة نقدية تحليليّة (1990)، فقد حاول في دراساته توضيح المصطلحات النحوية وتيسرها. وكذلك توفيق قريرة، في كتابه "المصطلح النحـــويّ وتفكير النّحاة العرب"(2003)، وخالد بسندي، في بحثه "تعدد المصطلح وتداخله: قراءة في التراث اللغويّ"(2005)، ويوخنّا مرزا الخامس، في كتابه "موسوعـة المصطلح النّحوي من النشأة إلى الاستقرار"(2011)، وغيرهم. ومن ذلك الأوراق والبحوث التي قدّمت في "ندوة قضايا المصطلح" (2015)، وهي ندوة أقامها مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية بالشّراكة مع جامعة القصيم، احتفاء باليوم العالمي للغة العربيّة.

2. 2. المطلب الثاني: نشأة المصطلح النّحـــويّ الكوفيّ، والدراسات التي تناولته، وأشهر مصطلحاته.

نشأ المصطلح الكوفي مع نشأة النحو في الكوفة على يد شيوخ الكوفيين وأساتذتهم، مثل الكسائي، والفراء، وثعلب(ت:291ه)، وذكر الشيخ محمد الطنطاوي أنَّ نشأة النحو الكوفي لم تتأخر كثيرًا عن نشأة النحو البصري، أي أنهما تعاصرا، ويصعب تحديد الفترة الزّمنية بين النشأتين، ولكن الطنطاوي أشار إلى حدود مئة عام، وأن النحو الكوفي بدأ يتبلور بصفة عامة في القرن الثاني الهجري، وهي الفترة التي بدأ يظهر فيها الخلاف بين الفريقين، وأنّ الفارق الزمني بين نشأة المدرستين لم يكن كبيرًا، بل كانتا تتطوران بشكل متزامن تقريبًا(الطنطاوي، 2005: 55).

وقد تناول الباحثون المحدثون هذا الموضوع بالبحث والنقد والتحليل، حيث تحدثوا عن مصطلحات الكوفيين ونشأة النحو الكوفي، وخصصوا له العديد من الدراسات العلمية، ومن أبرز تلك البحوث والدراسات:

– السيّد صدر الدين الكنغراوي الإستانبولي في كتاب "الموفي في النحو الكوفي"(1950)، وتناول فيه المصطلحات الكوفية، ويعد كتابه من بين البحوث والدراسات البارزة والمهمة في النحو الكوفي، ومصطلحاته.

– مهدي المخزومي: تميز بجهوده في مجال النحو الكوفي ومصطلحاته، فله اهتمام خاص به، ومن بين أعماله كتاب "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو"(1957)، الذي تناول تطور المدرسة الكوفية ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ويُعَدُّ هذا الكتاب مرجعًا مهمًا لفهم أسس النحو الكوفي.

– أحمد مكّي الأنصاري: وهو أحد الباحثين البارزين في الدراسات النحوية الكوفية، ومن أعماله كتاب "أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة"(1963)، فقد تعمق في دراسة منهج الفراء في النحو واللغة، موضحًا تأثر الفراء ببيئته وأثره على من تلاه، وتناول منهج الفراء اللغوي، واستعرض إسهاماته وأفكاره التي أثرت في تطور النحو العربي.

– محي الدين توفيق إبراهيم: أسهم بجهوده في دراسة المصطلحات النحوية التي استعملها النحاة الكوفيون، وسلط الضوء على تأثير هذه المصطلحات على الدراسات اللغوية والنحوية. ومن أعماله كتاب "المصطلح الكوفي"(1979)، وتناول تطور هذه المصطلحات وأهميتها في الدراسات اللغوية والنحوية، ويعد دراسة مهمة في المصطلحات التي استعملها الكوفيون.

– عبدالله الخثران: ومن أعماله "مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد مدلولاتها"(1991)، وهو دراسة متعمقة في مصطلحات النحو الكوفي، حلل مدلولات المصطلحات النحوية التي استخدمها نحاة الكوفة، وتطورها ويعدُّ الكتاب مرجعًا مهمًا للباحثين.

– المختار أحمد ديرة: تناول في دراسته "النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء"(2003)، منهج الفراء في تفسير القرآن الكريم من منظور نحوي"، موضحًا كيفية استخدام الفراء للقواعد النحوية الكوفية في تفسير معاني الآيات القرآنية.

– حدوارة عمر: في "المصطلح النّحوي الكوفيّ وأثره على النحاة المحدثين: تمام حسان، ومهدي المخزومي أنموذجين " (رسالة ماجستير، 2005).

– كاظم إبراهيم كاظم: في كتابه "النحو الكوفيّ، مباحث في معاني القرآن للفراء"(1998).

– يس أبو الهيجاء: في بحثه "منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحويّ، واستعماله في كتابه معاني القرآن للفراء"(2007).

وغيرهم ممن أثروا هذا المجال بأبحاثهم ودراساتهم القيمة.

أمّا أشهر مصطلحاته فإنّ الدراسات السابقة وغيرها تعرضت إلى المصطلحات الكوفية النحوية، وسأذكر أشهر هذه المصطلحات وما يرادفها عند البصريين مرتبة أبجديًّا في الجدول الآتي، مع الإشارة إلى المرجع في حال لم ترد المصطلحات المدروسة في المبحث الثاني:

المصطلح الكوفي	المرادف عند البصريين	المصطلح الكوفي	المرادف عند البصريين
التبيين(المرادي، 2008: 1036/2؛ الصبان، 1997: 183/3)	البدل	الصّلة	الزائد
الترجمة	البدل	الضمّ والفتح والكسر والسّكون	الرفع والنّصب والجر والجزم
التفسير	التمييز	المجهول(الثعلبي، 2015: 567/18؛ الخثران، 1991: 47، 66)	الشأن
التّقريب(ابن السراج، 1985: 152/1؛ ثعلب، 1948: 44)	لا يوجد	العماد	ضمير الفصل
التكرير	البدل	القطع	الحال
حروف الجحد(الفراء، 1955: 262/1؛ الثعلبي، 2015: 415/8، 309/13، وغيرها)	حروف النفي	الكناية أو المكني	الضمير
الخفض	الجر	لا التبرئة	لا النافية للجنس
الخلاف(ابن السراج، 1985: 185/1)	لا يوجد	المحلّ(الأنباري، 2003: 44/1)	الظّرف
الردّ	العطف	النّسق	العطف
الرفع والنصب والجرّ والجزم	علامات بناء	النعت(السيوطي، 2001: 145/3)	البدل
الصّفة(الأنباري، 2003: 44/1)	الظّرف	واو الصرف(الفراء، 1955: 221/1؛ الثعلبي، 2015: 303/2)	واو المعية

والحكم بتحديد هذه المصطلحات وأنها تعود إلى اصطلاحات الكوفيين إمّا بأن تثبت عن العلماء الكوفيين أنفسهم ويستعملونها في كتبهم. أو تُنسب إلى العلماء الكوفيين بصفة عامة من علماء آخرين(القوزي، 1981: 64).

وتناول الباحث سعيد الزبيدي في دراسة له نسبة المصطلحات التي يستعملها الكوفيون إليهم، وأنها من صنعهم، وبيّن أن بعض المصطلحات التي تُنسب عادةً إلى الكوفيين قد ثبتت أيضًا للبصريين، موضحًا أن بعض هذه المصطلحات التي اشتهرت بأنها من صنع الكوفيين قد ثبتت للبصريين وللكوفيين؛ مما يدل على أن هذه المصطلحات ليست حصرية لأيٍّ من الفريقين، بل هي نتاج تفاعل وتبادل معرفي بينهما، فهي مصطلحات مشتركة(الزبيدي، 2012: 115، 116).

وسأعرض لبعض هذه المصطلحات التي اشتهرت بأنها كوفيَّة مما يتبيّن بأنها مشتركة في الدراسة التحليلية عند أبي إسحاق الثعلبي، موضّحًا نصوص العلماء السابقين الذين نصّوا على أنها مصطلحات كوفية، وأقارنها بالمصطلحات المرادفة لها عند البصريين من عديدة جوانب تحليلية.

3. المبحث الثاني: أمثلة من المصطَلحات الكوفيّة في تفسير الثعلبي.

كثرت المصطلحات النحوية الكوفية التي استعملها أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره، إلى جانب استعماله للمصطلحات البصرية، ولم يكن الثعلبي كوفيًا خالصًا بدليل أنه يستعمل المصطلحات البصرية والمصطلحات الكوفية، مما يجعل الحكم عليه بأنه تابع للمنهج الكوفي صعب، ولكنه على دراية كبيرة بمصطلحات الكوفيين في النحو، وأنه استعملها كثيرًا في تفسيره الذي اشتهر به، وهو "الكشف والبيان عن تفسير القرآن"، إما لأنه ينقل كثيرًا عن علماء المذهب بحكم قربهم أكثر من غيرهم من علوم القرآن الكريم، أو أنه يجد في المصطلحات الكوفية تأدية للغرض الذي يرغب الوصول إليه أكثر من غيرها.

وفي هذا المبحث سيتبين أنّ بعضًا من المصطلحات التي يستعملها الكوفيون ثبت أن أساتذة البصريين الأوائل استعملوها في أول نشأة النحو، وأنَّ نسبتها إلى الكوفيين وحدهم لا يمكن الجزم به، بل هي عند البصريين والكوفيين، فالمصطلحات التي يظنُّ أنها كوفية خالصة كما يصفها المخزومي بذلك (1957: 350) لم تكن في الواقع كما يظن.

وسيكتفي هذا البحث في دراسته التطبيقية ببعض المصطلحات التي وردت عند أبي إسحاق الثعلبي في تفسيره "الكشف والبيان عن تفسير القرآن"، خشية الإطالة، ودراستها وتحليلها، وهي:

3 .1. مصطلحات: الترجمة، والتكرير، والردّ، والتفسير.

وردت هذه المصطلحات عند الثعلبي في تفسيره بمعنى البدل عند البصريين، وهي مصطلح: التّرجمة، ومصطلح: التكرير، ومصطلح: الرّدّ، ومصطلح: التفسير، وهي مصْطلحاتٌ كوفيّةٌ مرادفة لمصطلح البدل.

والترجمة بمعنى البدل من مصطلحات الكوفيين(ابن عقيل، 1980: 427/2؛ المخزومي، 1957: 310)، ومن ورود الترجمة بمعنى البدل في تفسير الثعلبي ما جاء في تفسير قوله تعالى: (ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا) [الزمر: 29]، قال الثعلبي: «قال الكسائي نصب "رجلًا" لأنه ترجمة للمثل وتفسيرٌ له، وإن شئت نصبته بنزع الخافض»(2015: 52/23)، والمقصود بالترجمة أي: بدلًا. وورد مصطلح الترجمة مقرونًا بالبدل عنده، وذلك في توجيهه لقوله تعالى: (وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ) [النحل: 62]، قال: «محل "أنّ" نصب بدل من الكذب (لأنه بيان وترجمة له»(2015: 65/16). ومثله في قوله تعالى: (إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ) [قريش: 2]. وقال: «وقوله: "إِيلَافِهِمْ" بدل من الإيلاف الأول، وترجَمَة له»(2015: 216/30). فالثعلبي استعمل الترجمة بمعنى البدل، في تفسيره لبعض الآيات.

وأما مصطلح "التكرير" فقد ورد في تفسير الثعلبي عند قوله تعالى: (ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ) [آل عمران: 34] مرادًا به البدل في قوله: «وقال الفراء: على القطع؛ لأن الذرية نكرة، وآل إبراهيم وآل عمران معرفان. وقال الزجاج: نصب على البدل، وقيل: على التكرير»(2015: 248/8)، والقائل

هو الفراء(1955: 207/1)، فيكون البدل من الزجاج البصري والتكرير من الفراء الكوفي بمعنى واحد، ولا أظنه هنا يفرق بين المصطلحين ولكنه جمعهما ليبين الفرق اللفظي بين الاستعمالين، ويوضح ذلك جمع الثعلبي المصطلحين في إعراب "هو" من قوله تعالى: (وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ) [آل عمران: 180]، قال: «ومن قرأ بالتاء: فعلى التكرير، والبدل»(2015: 491/9، و340/16، 251/18، 9/21)، ويفسر هذا الصنيع والله أعلم بأن مصطلح البدل هو المشهور المعروف أكثر من التكرير؛ لأنّه عطف البدل على التكرير للتوضيح. وقد يستعمل التكرير منفردًا ويعني به البدل، كما في قوله تعالى: (ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ) [مريم: 34]، قال الثعلبي: «قيل: رفع على التكرير»(2015: 382/17، و251/18).

وأمّا مصطلح الرَّد، فلم يكن استعماله عند الثعلبي بمعنى البدل استعمالا خالصًا، بل هو قليل، فهو قد يستعمله للدلالة على البدل، ففي قوله تعالى: (ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ) [آل عمران: 173]، قال: «ومحل "الَّذِينَ" خفض أيضًا مردود على "الَّذِينَ" الأول»(2015: 444/9)، ومنه في قوله تعالى: (لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ) [الأنعام: 12]، قال الثعلبي: «"الذين" في موضع نصب، مردود على الكاف والميم، في قوله: "لَيَجْمَعَنَّكُمْ"»(2015: 41/12)، وهو يقصد البدل، قال الأخفش: «إن شئت كان الذين في موضع نصب على البدل من الكاف»(القرطبي، 1964: 396/6).

والغالب أن الردّ يستعمله مرادًا به العطف، ففي قوله تعالى: (لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ) [الزمر: 58]، قال الثعلبي: «في نصب قوله "فَأَكُونَ" وجهان: أحدهما: على جواب "لو". والثاني: على الرد على موضع الكرة وتوجيه الكرة في المعنى»(2015: 100/23). ومنه تخريجه النصب في و"آخرين" في قوله تعالى: (وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ) [الجمعة: 3]، قال: «في الآخرين وجهان من الإعراب: أحدهما: الخفض على الرد إلى الأميين، مجازه: بعث في الأميين وبعث في الآخرين. والثاني: محله النصب على الرَّد إلى الهاء»(2015: 375/26). ومنه، في قوله تعالى: (وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ) [آل عمران: 171]، «يعني: وبأن الله، في محل الخفض مردود على قوله: "بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ"»(2015: 422/9، و467/8، 614/12، وغيرها). وقد استعمل الفراء هذه المصطلحات الثلاثة في معانيه، فيسمي البدل مرة تكريرًا(1955: 140/2)، وأخرى ترجمة(1955: 168/1)، وأحيانًا ردًّا(1955: 167/1).

ويرد التفسير أيضًا ويراد به البدل(الخثران، 1991: 29؛ القوزي، 1981: 165)، وقد استعمله الثعلبي بهذا المعنى في وقوفه عند قوله تعالى: (وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ) [الأنعام: 100]، قال: «يعني: وجعلوا لله الجن شركاء، وإن شئت نصبته على التفسير»(2015: 164/12)، والمراد بالتفسير هنا البدل، وهو ما قاله الفراء(1955: 348/1).

أما الغالب الأعم فإنَّ التفسير يأتي عنده بمعنى التمييز(2015: 133/4، 414/4، 492/8، وغيرها).

والغالب أنه يستعمل مصطلح البدل وحده كما هو عند البصريين، فقد وورد في أماكن كثيرة (2015: 90/8، 341/9، 477/9، 478/9، 112/11، 415/11، وغيرها).

3 .2. مصطلح: الخَفْض.

استعمل الثعلبي مصطلح الخفض كثيرًا، من ذلك ما قاله في قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعۡبُدُ) [الفاتحة: 5]، «الكاف: في محل الخفض بإضافة "إيّا" إليها»(2015: 426/2). على أن الثعلبي قد استعمل المصطلحين: الجر والخفض، إلاّ أنّ استعماله للخفض أكثرَ ويميل إليه، ومن استعماله للجر، قوله في قوله تعالى: (وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ) [التوبة: 100]، قال الثعلبي: «وقرأ العامة على الجرّ نسقًا على المهاجرين»(2015: 11/14).

وقد استعمل الكوفيّون الخفض ونسبه النّحويّون إليهم عند عدّهم لحروف الجرّ(الشوملي، 1985: 376/1)، واستعمال الكوفيين له ليس استعمالًا خالصًا، وإنما سبقهم إليه البصريّون(المبرد، 1986: 248/1، 254، 260؛ ابن السراج، 1985: 37/1، 47، 49، 125)، فالكوفيون أخذوه منهم، مما يدل على أن المصطلح ليس مصطلحًا كوفيًّا خالصًا بل مستمدًّا من شيوخ البصريين، وهم اقتبسوه من الخليل بن أحمد(المخزومي، 1957: 349)، ومع أنّهم اقتبسوه منه إلا أنّه قد تقرر لدى النّحويين بعد ذلك أنه مصطلحٌ شاع عند الكوفيين(ابن يعيش، 2001: 376/1، 123/2)، وينسب إليهم، يقول السيوطي(ت:911ه): «الجرّ من عبارات البصريّين، والخفض من عبارات الكوفيّين. ذكره ابن الخباز(ت:639ه)، وغيره»(2021: 110/2)، قال ابن السّراج: «وقولي: جرّ وخفض بمعنى واحد»(1985: 408/1)، ولم يرد في الكتاب أنَّ سيبويه استعمله مرادًا به الجرّ.

ومن استعمال الكوفيّين له قول ابن كيسان (ت:299ه): «باب معرفة الخفض، وأما الخفض فيكون بثلاثة أشياء: بالكسْر، وبالياء، وبالفتح...»(1975: 107)، ويتضح منه اعتماد الخفض مصطلحًا مرادفًا لمصطلح البصريين، الذي هو الجرّ، فقد ورد الجر عند شيوخ البصريين(سيبويه، 1988: 14/1، 66، 94، 158)، وورد عند ابن كيسان وإن كان لا يعدّ من نحاة المدرستين(القفطي، 1982: 59/3)، ولكنه يعدّ ممن نقل المذهب الكوفي ويحتجّ به عنهم، يقول الزجاجي: «وكثير من ألفاظهم قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين كابن كيسان، وابن شقير وابن الخياط وابن الأنباري، فنحن إنما نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء، ومن جرى مجراهم؛ مع أنه لا زيادة في المعنى عليهم، ولا بخس حظ يجب لهم»(1959: 131)، وقد نصّ السّيوطيّ على أن الجر من عبارات البصريين، والخفض من عبارات الكوفيين(2021: 110/2).

3 .3. مصطلحات: الرَّفع، والنصب، والجرّ، والجزم.

تطلق عند الكوفيين على حالات المعرب والمبني(المخزومي، 1957: 360)، فالمبني على الضمّ عندهم مرفوع، والمبني على الفتح منصوب، والمبني على الكسر مجرور، والمبني على السكون مجزوم. وأما البصريون فيصفون حالات المعرب بأنها مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، أو مجزومة. وهي أنواع الإعراب، ولكل نوع علامته. ويصفون المبني بأنه مبني على الضم، أو الفتح، أو الكسر، أو السكون، وهي حالات بناء، وعلاماتها هي نفسها، يقول ابن يعيش(ت:643ه): «حركات البناء عند البصريين: الضمة والفتحة والكسرة، وعند الكوفيين: الرفع والنصب والجر»(2001: 72/1).

ويؤكّد هذا عند البصريين قول سيبويه: «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين... وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير، نحو سوف وقد، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا

أفعال ولم تجئ إلا لمعنى»(1988: 15/1)، ويقول أيضًا: «وأمّا بنو تميم فُيجْرونه على الاسم الأوّل: إنْ كان جرًّا فجرًّا، وإن كان نصبًا فنصبًا، وإن كان رفعًا فرفعًا»(1988، :374/1)، وبيّنه القوزي في حديثه عن الحركات(1981: 90).

ويشرح ذلك كله قول المبرد البصري(ت:285هـ) : «وإعراب الأَسْماء على ثلاثة أضرب على الرّفع والنّصب والجرِّ، فأمّا رفع الوَاحِد المعرب غير المعتلّ فالضَّمُّ نَحْو قَوْلك: زيدٌ وعبدُ الله وعمْروٌ، ونصبه بِالفتْح نَحْو قَوْلك زيدًا وعمرًا وعبدَ اللهِ، وجرّه بالكسرة نَحْو قوْلك: زيدٍ وعمرٍ وعبدِ الله، فهذه الحركاتُ تسمّى بهذِه الأسماءِ إذا كان الشيءُ مُعْربًا، فإن كان مبنيًّا لا يَزُول من حَرَكة إلى أُخْرَى، نحْو: حيثُ وقبْلُ وبعْدُ قيل لهُ مضموم، ولم يُقَلْ مَرْفُوع؛ لأنّه لا يزُول عن الضمِّ، وأينَ وكيفَ، يقال له: مفْتوح، ولا يقال له: منصوب؛ لأنَّه لا يزول عن الفتح ونحو: هؤلاءِ وحذَارِ وأمسِ مكسور، ولا يقال له مجرور؛ لأنَّهُ لا يزول عن الكسر وكذلك منْ وهلْ وبلْ، يقال له: موقوف، ولا يقال له مجزوم؛ لأنّهُ لا يَزُول عن الوقْف»(1986: 4/1)، وفيه نحوه عند ابن السراج(1985: 67/2).

وتعامل الكوفيون مع المبنيّات، ولقّبوها بألقاب المعربات، وقد ورد في "تفسير الثعلبي" هذا الاستعمال كثيرًا تبعًا لرأي الكوفيين ولتسميتهم، ومن أمثلة ما ورد عند تفسير قول الله تعالى: (وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ) [آل عمران: 36]، قال في قراءة: «"وَضَعْتُ" برفع التاء، جعلوها من كلام أم مريم»(2015: 255/8)، وهو هنا يقصد ضمّة البناء في تاء الضمير في كلمة "وضعْتُ". ويقول في قراءة "علمتُ" بالضم في قراءة قوله تعالى: «(قَالَ لَقَدۡ عَلِمۡتَ) [الإسراء: 102] برفع التاء، وقال: والله ما أعلَمَ عدوَّ الله، ولكن موسى هو الذي علِم»(2015: 496/16)، وهو كسابقه. وفي قوله تعالى: (۞ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) [المؤمنون: 36]، قال: «واختلف القراء فيه: فقرأ أبو جعفر بكسر التاء فيهما. وقرأ نصر بن عاصم بالضم فيهما. وقرأ أبو حيوة الشَّاميّ بالضم والتنوين. وقرأ الآخرون بالنصب من غير تنوين»(2015: 493/18)، ويقصد بالنصب البناء على الفتح.

وورد تسميته للسكون جزمًا، والضمة رفعًا في قوله تعالى: (لَفِي زُبُرِ ٱلۡأَوَّلِينَ) [الشعراء: 196]، قال: «قرأ الأعمش: "زبْر" بجزم الباء، وغيره بالرفع»(2015: 115/20، و424/8)، وقوله: (مِّنۡهُمۡ زَهۡرَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا) [طه: 131]، قال الثعلبي: «قرأ العامة بجزم الهاء، وقرأ يعقوب بفتحها، وهما لغتان: مثل: جهْرة وجهَرة»(2015: 86/18)، وورد تسميته للكسرة جرًا في قوله تعالى:(يَوۡمَئِذٖ) [الأنعام: 16]، قال: «وهو ظرف مبني على الجر»(2015: 47/12)، وغير ذلك.

3 .4. مصطلحُ: الصّفة.

استعمل الثعلبي مصطلح الصّفة للدّلالة على الظّرف في توجيهه لقراءة (عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ) [الإنسان: 21]، قال: «وقرأ الباقون: بنصب الياء على الصفة أي: فوقهم، وهو نصب على الظرف»(2015: 249/28)، ولأنّ المصطلح في ظني لم يكن شائعًا بهذا الاسم، فسّره بقوله: "وهو نصب على الظرف"، وقد أثبتها للكوفيين قدماء النحويين واللغويين، فنسبوها إلى الكسائي خاصّة، يقول المفضّل بن سلمة(ت:300ه): «يسميها الكسائي: الصفات، وأهل البصرة يسمونها: الظروف»(1969: 335)، ومثل هذا عند ابن السراج: «واعلم: أنَّ الأشياءَ التي يسميها البصريون ظروفًا يسمّيها الكسائي: صفة، والفراء يسميها: محال»(1985: 204/1).

واستعمل ثعلب الكوفيّ هذا المصطلح للدلالة على الظرف، يقول: «وإذا أفرد الصفة، رَفَعَ: زيد خلفُ، وزيد قُدَّامُ، وزيد فوقُ، الصفة تؤدى عن الفعل، فإذا أضاف، أدت وقامت مقام الفعل والمكنّى»(1984: 64/1)، ومثله ابن سعدان الكوفي الضرير(ت:231ه)، حيث يقول: «إذا جئت بالصفات التامة وصيّرتها في أوّل الكلام.... تقول: عندنا عبد الله جالس وجالسًا»(2005: 61).

ومما استعمله الثعلبي الصفة المرادفة لحروف الجر، فقال عند قوله تعالى: (وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) [يس: 54]، «محل "ما" نصب من وجهين: أحدهما: مفعول ما لم يسم فاعله. والثاني: بنزع حرف الصفة، أي: بما»(2015: 284/22)، وقال في قوله تعالى: (بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ) [التوبة: 1]: «قيل: رفع بخبر حرف الصفة على التقديم والتأخير تقديره: إلى الذين عاهدتم من المشركين براءة بنقض العهد وفسخ العقد»(2015: 165/13)، قال ابن يعيش: «وتسمّى حروف الجرّ؛ لأنها تجرّ ما بعدها من الأسماء، أي: تخفضها. وقد يسمّيها الكوفيون حروف الصفات»(2001: 454/4، و148/3، 373/4، 137/8، وغيرها)، قال الفراء في "بسم الله" وحذف ألف "اسم": «ولا تحذفنها مع غير الباء من الصفات، وإن كانت تلك الصفة حرفًا واحدًا، مثل: اللام والكاف. فتقول: لاسم الله حلاوة في القلوب»(الفراء، 1955: 2/1).

3 .5. مصطلح: الصّلة.

ويظهر ذلك في مواقع كثيرة في تفسير الثعلبي، منه: في قوله تعالى: (مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) [البقرة: 26]، «"مَا": صلة، "بَعُوضَةً" نُصبَ بدلًا من المَثَل»(2015: 189/3). وفي قوله تعالى: (كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا) [آل عمران: 7]، قال الثعلبي: «قال المبرد: زعم بعض النَّاس أن "عند" ها هنا صلة، ومعناه: كل من ربنا»(2015: 67/8)، أي: زائدة، وقد يجمع بينهما كما في وقوفه عند قوله تعالى: (لَمْ يَتَسَنَّهْ) [البقرة: 259]، قال الثعلبي: «فمن أسقط الهاء في الوصل جعل الهاء صلَةً زائدةً»(2015: 166/7، 318/20)، وقد يضيف التأكيد إليهما، كما في قوله تعالى: (أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ) [الحديد: 29]، قال: «و"لا" صلة زائدة مؤكدة»(2015: 108/26).

وفي استعمال المصطلح عند الكوفيين قال الفراء: «العرب تجعل "ما" صلة في المعرفة والنكرة واحدًا، قال الله تعالى: (فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ) [النساء: 155]، والمعنى فبنقضهم، و(عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ) [المؤمنون: 40]، والمعنى: عن قليل»(1955: 244/1)، ونقل الجصّاص(ت:370هـ) أنه قيل: إن "ما" هنا صلةٌ، ثم ذكر أنه اتفاق أهل اللغة(1985: 328/2)، وفي المسألة خلافٌ ذكره الزركشي(ت:794هـ) يرجع إليه للاستزادة من أقوال العلماء في وجود الصلة في القرآن(1957: 305/1)، وغيره وليس هذا موضع إيراده. ووضّح ابن يعيش أنّ المراد بالصِّلة عند الكوفيين الزائد، ويكون دخوله كخروجه من غير تغيير معنى، ويرادفها عند البصريين الزيادة والإلغاء(2001: 64/5)، قال سيبويه عقب: "فبما نقضهم": «وهي لغوٌ في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام»(1988: 221/4)، وعبارة "لم تحدث شيئًا" راجعة إلى الجهة الإعرابيّة فقط، وإلاّ فهي مؤكّدة(الزركشي، 1957: 72/3)، أي أن الزيادة لا عمل لها في الصنعة، ويوضح ذلك المبرد بقوله: «أَن تكون زَائِدَة للتوكيد فَلَا يتَغَيَّر الْكَلَام بهَا عَن عمل وَلَا معنى»(1986: 54/2).

وينسب العلماء استعمال مصطلح الصّلة إلى الكوفيين، ويعدونه من استعمالاتهم، وعباراتهم(ابن يعيش، 2001: 64/5؛ الزركشي، 1957: 72/3)، ولكن لم تخل بعض كتب المنتمين إلى المذهب البصري من استعماله استعمال الكوفيين، يقول المبرد: «ألا ترى أن قولك مررت بزيد لو حذفت "الباء" قلت مررت زيدًا، إلا أنه فعل لا يصل إلا بحرف إ ضافة»(1986: 330/4)، فإن قوله: لا يصل، يفيد أنه صلة، وهو ما قاله الكوفيون، وقال ابن شقير(ت:317ه): «قولهم: لات أوان ذلك، يريدون لا أوان ذلك، فيجعلون التاء صلة»(1987: 257)، ولكن ابن شقير ليس بصريًا خالصًا، ومن زعم أن كتاب ابن شقير هذا للخليل بن أحمد فقد جانب الصواب(1987: 257).

3 .6. مصطلح: العماد.

مصطلح العماد هو أحد المصطلحات النحوية التي استعملها النحاة الكوفيون، ويعنون به ضمير الفصل، يقول الثعلبي في قوله تعالى: (تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا) [المزمل: 20]، «و"هو" فصل في قول البصريين، وعِماد في قول الكوفيين لا محل له من الإعراب»(2015: 532/27)، والثعلبي فرّق بين القولين بالعلة، أي أنّ الكوفيين يرونه عمادًا لا إعراب له؛ لذا يكون عمادًا للتوكيد، قال في قوله تعالى: (أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ١٢) [البقرة: 12]: «إِنَّهُمْ: ("هُمُ" عماد وتأكيد»(2015: 154/1)، وقال في قوله تعالى: (إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا) [الكهف: 39]: «"أنا" عماد، فلذلك نصب أقل»(2015: 141/17).

ويرد العماد عنده ويراد به ضمير الشأن، والتعبير بالعماد لضمير الشأن استعمال كوفي(الخثران، 1991: 47، 66)، يقول الثعلبي في قوله تعالى: (إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٞ) [المؤمنون: 109]: «هذِه الهاء عماد، وتسمى أيضًا المجهولة»(2015: 576/18).

وقد يستعمل العماد ويقصد به المفهوم اللغوي، كاللام في "ذلك"، قال: «ذا: اسم، واللام: عماد، والكاف: خطاب»(الثعلبي، 2015: 39/3، و207/21).

3 .7. مصطلح: الفعل المجهول.

ويستعمل الثعلبي المصطلح كثيرًا، ويقصد الفعل المبني للمجهول الذي ورد بهذه التسمية وبدأ يظهر عند تابعي البصريين في القرن الرابع، قال أبو علي الفارسي(ت:377ه): ««قال "راء" فقلب، قال في الفعل المبني للمجهول "ريء"»(1945: 93)، وكان له عدة أسماء عندهم قبل هذا(الخثران، 1991: 63)، ولكن لم تَحْظ بالقبول.

أمَّا الفعل المجهول فيبدو أن أول من أشار إلى هذا المصطلح أبو بكر ابن الأنباري(ت:328ه)، لما قال: «يقال: نبت المرأة على زوجها، إذا ترفعت عليه. مأخوذ من النّبْوة وهو الارتفاع، وهي نابية على زوجها، وزوجها مَنبوٌّ عليه، لابد من "عليه" ليقوم مقام ما لم يسم فاعله، والزوجان مَنبوٌّ عليهما، والأزواج مَنبوٌّ عليهم، مَنبوٌّ واحد لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه فعل لمجهول»(1930: 751)، وإن كان لا يقصد بالفعل هنا فعل الزمن مثل من تلاه كالثعلبي، فقد قال في وقوفه عند قوله تعالى: (۞ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا) [البقرة: 106]، قال: «قرأ الضحاك: "أو تُنْسَهَا" بضم التاء وفتح السين على المجهول»(2015: 19/4)، وقال في قوله تعالى: (وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ) [البقرة: 269]، «بفتح التاء على الفعل المجهول»(2015: 312/7)، وهو استعمال كثير في التفسير(2015: 269/6،

272/6، 312/7، 523/7، 346/9)، ولعل المقصود من "المجهول" أي: المجهول ضميره، ولو سمّي الفعل المبني للمجهول، فعل المكنّى لكان عندي حسنًا.

ويسميه الكوفيّون: ما لم يسمَّ فاعله(الفراء، 1955: 102/1، 146، 301، 210/2، 30/3، 53)؛ ثعلب، 1948: 113)، أي: فعل ما لم يسمّ فاعله، ومرفوعه مرفوع ما لم يسم فاعله وهو مصطلحٌ ارتُضي منهم، ومن البصريين المبني للمجهول، إلى أن ظهر مصطلحٌ متأخّرٌ شاع وحظي بالقبول، وهو النائب عن الفاعل، أو نائب الفاعل(الخثران، 1991: 65).

واستعمل الثعلبي مصطلح ما لم يسم فاعله في تفسيره، فقال عند قراءة قوله تعالى: (إِنَّ ٱبۡنَكَ سَرَقَ) [يوسف: 81]، «قرأ ابن عباس والضحاك: "سُرِّق" بضم السين وكسر الراء وتشديده، على وجه ما لم يسم فاعله»(2015: 110/15). وقال عند قوله تعالى: (وَلَا تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ) [يس: 54]، «محل "ما" نصب من وجهين: أحدهما: مفعول ما لم يسم فاعله»(2015: 284/22)؛ تمسّكًا بمصطلح الكوفيين، وهو مصطلحٌ شاع عند غيرهم كثيرًا(ابن جني، 1998: 104/1، 215، 22/2).

3 .8. مصطلح: القطع.

مصطلح القَطع هو تعبير نحوي كوفي لا يُستخدم عند البصريين، (أبو حيان، 1999: 202/1)، وقد تناوله الدارسون بتفسيرات متنوعة بحسب الاستعمال له، تتلخص في أربعة أقوال:

الأول: مرادف مصطلحَ الحالِ عندَ البصريين، ويسميه سيبويه خبرًا ويقصد الحال، قال: «واعلم أن كل شيء كان للنكرة صفة فهو للمعرفة خبر، وذلك قولك: مررت بأخويك قائمَيْن، فالقائمان هنا نصب على حد الصفة في النكرة»(1988: 9/2)، فهما أي: الحال والقطع مُصْطَلح واحدٌ والتَّسميّة مختلفة، قال الرُّعيني(ت:779ه) عن الحال: «وتسْميته حالًا تسميةٌ بصرية، أما الكوفيون فيسمُّونه قَطعًا؛ لأن الأصل أن يكون نعتًا إلاّ أنه لمَّا كان ما قبله معرفةً وهو نَكرةٌ، قُطِع عن التَّبعيّة إلى النّصب»(النيلي، 1999: 480/2، هامش4) نقلا عن شرح ألفية ابن معطي للرعيني، وعلى هذا جرى بعضُ الباحثين المعاصرين(القوزي، 1981: 170). وفيه نظر؛ لأنّ الفرّاءَ وبعض النحويين يُفَرِّقون بينهما، فقد قال في إعراب قراءة النّصب في قوله تعالى: (وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ) [الزمر: 67]، "مَطْوياتٍ"، قال: «ينصب المطويَّاتِ عَلَى الحال أو عَلَى القطع، والحال أَجود»(الفراء، 1955: 425/2)، فهنا رجَّح الحالَ على القطع، وفي هذا دليل على أنهما غير مترادفين عنده، فالقطع عند الفراء في قوله تعالى: (وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ) [آل عمران: 18] معللًا بعلة، قال في "قائمًا": «منصوب على القطع لأنه نكرة نعت به معرفة»(1955: 201/1)، وقال ابن السراج :«وكان الكسائي يقول: رأيت زيدًا ظريفًا، فينصب "ظريفًا" على القطع، ومعنى القطع أن يكون أراد النّعت، فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه»(1985: 216/1)، ولم يذكر الحال، وإن كان ابن السراج أورده في سياق الحال.

الثّاني: قول هشام بن معاوية الكوفي (ت:209ه)، حيث يرى أنّ ما جاء منها بعد المعرفة المضمرة يسمَّى حالًا، وما جاء بعد المعرفة الظاهرة يسمى قطعًا(النيلي، 1999: 480/2، هامش4)، وهو ما يظهر من أبي بكر ابن الأنباري (ت: 328ه)(الغامدي، 2009: 177)، ويظهر أن هذا اصطلاحٌ خاص بهما؛ إذ يخالفه ما جاء عند الفراء في معانيه، ففيه جعل الفراء من القطع ما نصب

بعد المعرفة المضمرة، ومنه قوله في إعراب "هُدىً" من قوله تعالى: (ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ) [البقرة: 2]، «وإن شئت نصبت "هُدىً" على القطع من الهاء التي في "فِيهِ"، كأنك قلت: لا شَكَّ فِيهِ هَادِيًا»(الفراء، 1955: 12/1، 6/3).

الثالث: ما نقله أبو حيان عن الفراء، فقد نقل عنه أنَّ الاسم المقطوع عمَّا قبله هو ما كان فيما قبله دليلٌ عليه(1999: 201/1)، أي: أن الكلام الذي قبله تامٌ، دالٌ عليه، نحو: هَذَا زيدٌ إنْسَانًا، فإنّ "إنسَانًا"، انقطع عن "زيد" لدلالة "زيد" على إنسان؛ فلم يكن في دلالة "إنسان" زيادة معنى، وهو بهذا يختلف عن الحال؛ إذ الحال عند الفراء لا بد من تجدد فائدة عند ذكرها: كقولك: عَبْدُ اللهِ عِنْدَكَ قَائمًا؛ لأنه ليس في "عندك" ما يدل على قيام، فإن كان ما قبله يدل عليه نحو: زَيْدٌ عَلى الفَرسِ رَاكِبًا، فهو منصوب على القطع(أبو حيان، 1998: 1600/3)، ومثله ما ورد عند ابن سعدان، قال: «تقول: خرج عبدالله نبيلًا، نصبت "نبيلًا" على القطع، وإنما صار قطعًا؛ لأنّ الكلام قد تم دونه»(2005: 46، و70)، وذكر أبو حيان أن كلَّ ذلك عند البصريين حال، وعند الكوفيّين قطع(1999: 201/1).

وممن أورد هذا المعنى الثعلبي في قوله عند تفسير: (قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ) [البقرة: 135]، قال: «نصب على القطع، أراد: بل نتَّبع ملة إبراهيم الحنيف»(2015: 150/4)، وملة إبراهيم والحنيفية شيء واحد، وقال شيخه ابن مهران، في قول الله تعالى: (مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ) [الفاتحة: 4]، في تخريج نصب "مَالِكَ" «قال أبو معاذ -أي: الفضل المروزي- ويكون نصبُ "مَالِكَ" على القطع؛ لأنّ الكلام تَمَّ دونه»(ابن مهران، 2018: 57)؛ أي: أنّ القطع يكون بالمجيء بكلام مفهوم من الكلام السّابق؛ فالكلام السّابق دالٌّ عليه، وعليه فما سبقه تم بدونه، والذي عند الفراء في معانيه يقتصر على ما إذا كان الكلام تامًّا قبله في أحد التوجيهين للنصب في "هدى" من قوله تعالى: (ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ) [البقرة: 2]، قال: «فأما النّصب في أحد الوجهين فأن تجعل الكتاب خبرًا لـذلِكَ فتنصب "هُدىً" على القطع؛ لأن "هُدىً" نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها فنصبتها؛ لأن النكرة لا تكون دليلا على معرفة»(1955: 12/1)، وهذا هو الذي يعنيه أبو حيان كما في قول الفرّاء هنا غير السابق عن إعراب "هدى" في القول الثاني، فليس في دلالة ما سبق "هدى" غِنًى عنها إذا كان القطع من الهاء في "فيه". وقوله في إعراب "غيرَ" من آيتي النساء والنور، في قوله تعالى: (لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلۡمُجَٰهِدُونَ) [النساء: 95]، وقوله: (أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيۡرِ أُوْلِي ٱلۡإِرۡبَةِ) [النور: 31]، فإنّ «النصب فيهما جَميعًا عَلَى القطع؛ لأن "غير" نكرة»(الفراء، 1955: 259/2، و200/1)، فما قبل "غير" لا دليل فيه على "غير".

الرابع: ما نقله ابن السَّرَّاج عن الكسائي من أنّ القطع يراد به قطع صفة المعرفة بجعلها نكرة، فتكون انقطعت عن مطابقة المعرفة قبلها كما في قولك: هذا زيدٌ ظَرِيفًا، نصب "ظريفًا" على القطع؛ لأنّه نَعْتٌ للمعرفة، وانقطع عن المطابقة، فَنُصِبَ(1985: 215/1-216). ونسب أبو حيان هذا -أيضًا- إلى الكسائي(1999: 201/1)، وهو مما يجيزه الفراء، قال في جواز نصب "حكمة" من قوله تعالى: (وَلَقَدۡ جَآءَهُم مِّنَ ٱلۡأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزۡدَجَرٌ ٤ حِكۡمَةُۢ بَٰلِغَةٞۖ فَمَا تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ) [القمر: 4- 5]: «لو نُصبَ عَلَى القطع لأنّهُ نكرَة، و"ما" معرفة كانَ صوابًا»(1955: 104/3). ونسبه الفخرُ الرازي إلى عامة الكوفيين، إذ ذَكرَ الخلاف في إعراب "حنيفًا" فذكر القول الثاني بقوله: «الثاني: نصب على القطع، أراد: بل ملةَ إبراهيم الحنيفِ، فلما سقطت الألف واللام، لم تتبع النكرة المعرفة، فانقطع منه، فانتصب، قاله نحاة الكوفة»(2000: 71/4).

ويظهر أن هذا الرأي الأخير هو أرجح الأقوال؛ إذ يوفّق بين جميع الأقوال السَّابِقة مع وجود بعض التقييدات عند بعضهم، مما يدل على أنه هو الأصل في مفهوم القطع عند الكوفيين، وأغلب الأمثلة التي ذكرها الفراء في كتابه وعلَّل لبعضها تنطبق على هذا التحديد، ففي إعراب "هدى" من آية البقرة، قال: «تنصب "هُدى" على القطع؛ لأن "هُدى" نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها، فنصبتها؛ لأن النكرة لا تكون دليلًا على معرفة»(1955: 12/1، 6/3)، وقال في إعراب "قائمًا": «وقوله تعالى: (قَآئِمًۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ) [آل عمران: 18]، منصوب على القطع؛ لأنه نكرة نعت به معرفة»(1955: 200/1)، وقوله -أيضا- في إعراب "غير" من آية النساء: «النصب فيهما جَميعًا عَلَى القطع؛ لأن "غير" نكرة»(1955: 250/2)، فهنا نصَّ على العلة، وهو كون "غير" نكرة مع أنها مضافة؛ لأن "غير" موغلة في التنكير؛ لا تتعرف بالإضافة.

وعليه فيظهر أن القطع يشمل كلّ نكرة جاءت بعد المعرفة مما يصلح أن يكون نعتًا للمعرفة التي قبلها لو عرِّف، ومما لا يصلح أن يكون نعتًا، وكان صالحًا ليكون حالًا من المعرفة السابقة، ومؤدّى هذا أن كلَّ ما كان حالًا عند البصريين فهو إما حالٌ أو قطع عند الكوفيين.

والفرق أنّ القطع عند الكوفيين ينحى منحى الجهة الإعرابية، وأما الحال فتنحى منحى المعنى؛ إذ القطع في مفهوم الكوفيين هو نفسه الحال في مفهوم البصريين؛ لأنّ المعنى للجميع في حال كذا.

ولا يخالف هذا إلا ما جعله الثعلبي من النصب على المدح، ويقصد القطع، وشيخه ابن مهران كما سبق، وهو قطع المعرفة عن المعرفة كما في توجيهه للقراءة بنصب "مالكَ"، وفي قوله تعالى: (ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢) [الفاتحة: 2]، قال: «"رَبَّ الْعَالَمِينَ" بالنصب على المدح»(2015: 382/2)، وهو عند الكوفيين الحال التي أصلها الصفة، فقطعت عن موصوفها بتنكيرها، فنصبت عليه، وعند بعض الكوفيين فرق دقيق في إطلاق هذا المصطلح كما سبق، وعلى اختلاف النحويين فيما بينهم بناء على استعمالهم له.

ومما يتعلق بهذا المصطلح: مصطلح القطع النّاصب عند الكوفيين يختلف عن مصطلح القطع لدى الجمهور؛ فالقطع الناصب عند الكوفيين عاملٌ معنوي، ولهذا استنكره الزجَّاج، فقال في إعراب "وجيهًا" من قوله تعالى: (وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا) [آل عمران: 45]، « وقال بعض النحويين: "وجيهًا" منصوب على القطع من "عيسى"، وقطعٌ هاهنا كلمةٌ محالٌ؛ لأنه إنما بُشِّرَ به في هذه الحال؛ أي: في حال فضله، فكيف يكون قطعها منه؟، ولم يقلْ لِمَ نصب هذا القطع؟ إنْ كان القطع إنما هو معنى، فليس ذلك المعنى موجودًا في هذا اللفظ، وإن كان أراد أنّ الألف واللام قطعا منه، فهذا محالٌ؛ لأنّ جميع الأحوال نكرات والألف واللام لمعهود، فكيف يقطع من الشيء ما لم يكن فيه قط؟»(1988: 412/1).

وقد ورد مصطلح القطع كما في اصطلاح الكوفيين في توجيهات الثعلبي المختلفة في أكثر من موضع(2015: 4/ 373، 452/4، 310/6، 28/8، 164/8، 247/8، 574/9، 92/10، 317/10، 261/12، 364/12، وغيرها).

3 .9. مصطلحُ: الكناية.

استعمل الثعلبي مصطلح (الكناية)، من ذلك ما قاله في قوله تعالى: (وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ) [التوبة: 62]، قال: «ولم يقل: يرضوهما، لأن رضا الرسول داخل في رضا الله عزَّ

وجلَّ، فردّ الكناية إلى الله»(2015: 276/3)،ويقصد بالكناية الضمير عند البصريين، وترد عبارة : ردّ الكناية إلى كذا وكذا، أو عبارة بمعناها كثيرًا(2015: 274/3، 276/3، 97/3، 318/8، 319/8، 494/11، وغيرها).

ومن الاستعمال قوله في قول الله تعالى: (تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ) [الأحزاب: 44]، قال الثعلبي: «تبشرهم حين يخرجون من قبورهم. وقيل: هو عند الموت، والكناية مردودة إلى ملك الموت كناية عن غير مذكور»(2015: 477/21)، وورد هذا الاستعمال "كناية عن غير مذكور" كثيرًا عنده في عدد من مواضع تفسيره(2015: 141/3، 465/3، 138/4، 287/4، 201/5، 474/6، 476/8، وغيرها).

ويقصد بالكناية أي: الضمير، وهي تسمية البصريين(أبو حيان، 1997: 128/2)، ويفرق بين المجهول أي: ضمير الشأن والكناية في قول الله تعالى: (يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥ) [النمل: 9]، قال: «الهاء عماد وليست بكناية»(الثعلبي، 2015: 177/20).

وهذا الاستعمال للمعنى هو استعمالٌ لمصطلَحٍ كــوفيّ؛ قد نسبه العلماءُ إليهم(أبو حيان، 1997: 128/2؛ الأشموني، 1998، 87/1؛ السيوطي، 2001: 223/1)، واستعمله الكوفيّون(الفراء، 1955: 128/1، 231، 311، 431؛ ثعلب، 1948: 64؛ ابن كيسان، 1975: 113)، وإن كان ليس مصطلحًا خالصًا لهم؛ فقد ورد استعماله أيضًا عند بعض أئمة البصريين(الخثران، 1991: 62؛ الزبيدي، 2012: 148)، كأبي عبيدة معمر بن المثنَّى(1961: 24/1)، والمبرد(1986: 248/1، 123/3)، وابن السراج(1985: 88/1).

وبيّن ابن يعيش موقف الفريقين من هذا الاصطلاح، قائلًا: «لا فرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين فهما، من قبيل الأسماء المترادفة؛ فمعناهما واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ، وأما البصريّون فيقولون المضمرات نوع من المكنيات فكل ضمير مكني، وليس كلّ مكني مضمرًا»(2001: 84/3).

ويرى بعض الدارسين أنّ اصطلاح الضمير أدقّ من اصطلاح الكناية؛ لأنّ الكنَاية تشمل كُلَّ ما يكنى به في اللغة العربيّة فيحدث لبسًا بخلاف الضّمير فإن إطلاقه يمنع من دخــول غيره معه، فهو أدق(أنيس، 1966: 196)، وهذا الرأي هو تلخيصٌ لبعض مراد ابن يعيش السابق، وهو الأولى.

3 .10. مصطلح: لا التبرئة.

وهو من المصطلحات الكوفيّة لما استقر عند البصريين بلا النافية للجنس(القوزي، 1981: 172)، وأجد ابن سعدان قد بوَّب به "بَاب التبرئة"، ويقول فيه: «واعلمْ أن "لا" في التبرئة تنصب بغير تنوين»(2005: 71).

ويرى القوزي أنه مِن صنع الفرّاء لكثرة استعماله له(1981: 172)؛ وقد وردت "لا التبرئة" عند المفسرين الأولين كالطبري، ففي قوله تعالى: (لَا فِيهَا غَوْلٌ) [الصافات: 47]، قال: «وكذلك تفعل العرب في التبرئة إذا حالت بين "لا" والاسم بحرف من حروف الصفات»(2001: 532/19).

وورد المصطلح عند الثعلبي في تفسير قوله تعالى: (فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ) [البقرة: 197]، قال: «وقرأ أبو جعفر كلها بالرفع والتنوين. وقرأ الباقون كلها بالنصب من غير تنوين. وللعرب في التبرئة هذان الوجهان، ومن رفع بعضًا، ونصب بعضًا كان جامعًا

للوجهين»(2015: 153/5)، والظاهر أنّ الثعلبي لا يخص التبرئة بلا النافية للجنس، وأن الوجهين صالحان للتبرئة، وفي موضع آخر يقول في قول الله تعالى: (وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ) [البقرة: 254]، قال: قرئت كلها بالنصب، وقرئت كلها بالرفع والتنوين «وكلا الوجهين سائغ في التبرئة»(2015: 49/7)، ولم أجد أنه استعمل المصطلح استعمالا واضحًا.

3 .11. مصطلح: النّسق.

مصطلح النسق هو من استعمالات الكوفيين، ويقابله مصطلح العطف عند البصريين(ابن يعيش، 2001: 276/2)، فالفراء يطلق على حروف العطف حروف النسق(1955: 273/1)، وأبو بكر الأنباري(1971: 119/1)، ويرى القوزي أنَّه من مصطلحات الخليل بن أحمد(1981: 169) معتمِدًا على ما نقله خلف الأحمر (ت: 180ه) عن الخليل في قصيدته في النحو(1961: 86):

فَانْسُقْ وَصِلْ بالواوِ قولَكَ كله * وبلا وثُمَّ وأو فليستْ تَصْعُبُ

وورد مصطلحُ النسق في تفسير الثعلبي في مواضع شتى، منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: (قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا) [البقرة: 30]، قال: «ومعناه: "فقالوا" فحذف فاء النسق»(2015: 199/3، و468/3، 507/4، 559/7، 198/12)، كما أنه يستعمل مصطلح العطف كذلك، ففي قوله تعالى: (أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا) [البقرة: 100]، قال: «"أَوَكُلَّمَا" واو العطف دخلت عليها ألف الاستفهام»(2015: 468/3، و25/4، 203/4، 291/4، 50/8، 458/8).

الخاتمة:

يتبيّن من خلال الاطلاع على المصطلحات الكوفيّة التي وردت في تفسير أبي إسحاق الثعلبي ودراستها وبيان علاقتها بالمصطلحات البصرية أنَّ أهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها ما يأتي:

- استمر تأثير الفكر النحوي الكوفي على العلماء المعتبرين حتى نهاية القرن الرابع وصدر الخامس الهجري.

- بعض المصطلحات التي يظن أنها كوفية خالصة لم تكن كذلك فقد ثبت أن النحاة الأقدمين من البصريين استعملوها.

- تتميز بعض المصطلحات التي يستعملها الكوفيون بقوة معانيها الدلالية، مما ساعد على انتشارها.

-ارتبط النحو الكوفي وكثير من المصطلحات التي يستعملها علماؤه بالمؤلَّفات التي تتناول تفسير القرآن الكريم.

- تأثر أبو إسحاق الثعلبي بالمصطلحات التي يستعملها الكوفيون، وأثرت بشكل واضح على توضيح المعاني في تفسيره.

- استوعب تفسير الثعلبي معظم المصطلحات التي يستعملها الكوفيون، وأدى إلى هيمنة كثير منها فيه.

-اتضح أنّ بعض المصطلحات التي يستعملها النحاة الكوفيون تنزع منزع المعنى، وأمّا البصري فينزع منزع القاعدة والصناعة.

هذا وأسأل الله الكريم أن ينفع بهذا البحث، وأن يعفو عن الزلل والخطأ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

المراجع:

1. أبحاث ودراسات. (2015). الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية.
2. إبراهيم، محي الدين توفيق. (1979). المصطلح الكوفيّ. مجلّة التربية والعلم، 1. جامعة الموصل.
3. ابن السراج، محمد بن السري أبو بكر. (1985). الأصول في النحو (تحقيق: عبد الحسين الفتلي). مؤسسة الرسالة، بيروت.
4. ابن جني، عثمان أبو الفتح. (1945). المنصف شرح كتاب التصريف (ط1). دار إحياء التراث القديم، بيروت.
5. ابن جني، عثمان أبو الفتح. (1952). الخصائص (تحقيق: محمد علي النجار). دار الكتب المصرية، القاهرة.
6. ابن جني، عثمان أبو الفتح. (1998). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (تحقيق: محمد عبد القادر عطا) (ط1). دار الكتب العلمية، بيروت.
7. ابن سعدان، محمد الكوفي الضرير. (2005). مختصر النحو (دراسة وتحقيق: حسين أحمد بو عباس). حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 26.
8. ابن سلمة، المفضل. (1969). مختصر المذكّر والمؤنّث للمفضّل (تحقيق: رمضان عبد التواب). مجلة معهد المخطوطات العربية، 14(2).
9. ابن شقير، أحمد بن الحسن. (1987). (تحقيق: فائز فارس). بيروت: مؤسسة الرسالة.
10. ابن عقيل، بهاء الدين. (1980). المساعد على تسهيل الفوائد (تحقيق: د. محمد كامل بركات) (ط1). جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة).
11. ابن كيسان، محمد بن أحمد. (1975). الموفقي في النحو (تحقيق: عبد الحسين الفتلي وهاني طه شلاش). مجلة المورد، 4(2).
12. ابن منظور، محمد بن مكرم. (1993). لسان العرب (ط3). دار صادر، بيروت.
13. ابن مهران، أحمد بن الحسين. (2018). غرائب القراءات وما جاء فيها من اختلاف الروايات عن الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين (دراسة وتحقيق: براء بن هاشم الأهدل). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
14. ابن هشام، عبد الله بن يوسف جمال الدين. (1979). مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب. بيروت: دار الفكر.
15. ابن يعيش، يعيش. (2001). شرح المفصّل للزمخشري (قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إيميل بديع يعقوب) (ط1). دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
16. أبو الهيجاء، يس. (2007). منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحويّ، واستعماله في كتابه معاني القرآن للفراء. مجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، 3(1). جامعة مؤتة.
17. أبو حيان الأندلسي، محمد أثير الدين. (1997). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (تحقيق: حسن هنداوي) (ط1). دار القلم.

18. أبو حيان الأندلسي، محمد أثير الدين. (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب (تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب) (ط1). مكتبة الخانجي، القاهرة.
19. أبو حيان الأندلسي، محمد أثير الدين. (1999). البحر المحيط في التفسير (تحقيق: صدقي محمد جميل). دار الفكر، بيروت.
20. أبو عبيدة، معمر بن المثنى. (1961). مجاز القرآن (تحقيق: محمد فواد سزگين) (ط1). مكتبة الخانجي، القاهرة.
21. الأحمر، خلف. (1961). مقدِّمة في النحو (تحقيق: عز الدين التنوخي). دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم.
22. الأشموني، علي بن محمد. (1998). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ط1). دار الكتب العلمية، بيروت.
23. الأنباري، عبد الرحمن أبو البركات كمال الدين. (2003). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. المكتبة العصرية.
24. الأنباري، محمد بن القاسم أبو بكر. (1930). شرح المفضليات للمفضل الضبي (تحقيق: كارلوس يعقوب لايل). مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت.
25. الأنباري، محمد بن القاسم أبو بكر. (1971). إيضاح الوقف والابتداء (تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان). مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
26. الأنصاري، أحمد مكي. (1963). أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.
27. أنيس، إبراهيم. (1966). من أسرار اللغة (ط3). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
28. بسندي، خالد. (2005). تعدد المصطلح وتداخله: قراءة في التراث اللغويّ. مجلة التراث العربي، دمشق، العدد 98.
29. ثعلب، أحمد بن يحيى أبو العباس. (1948). مجالس ثعلب (تحقيق: عبدالسلام هارون). القاهرة: دار المعارف.
30. الثعلبي، أحمد بن محمد أبو إسحاق. (2015). الكشف والبيان عن تفسير القرآن (أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ. د. زيد مهارش، أ. د. أمين باشه، تحقيق: عدد من الباحثين) (ط1). دار التفسير، جدة، المملكة العربية السعودية.
31. الجاحظ، عمرو بن بحر أبو عثمان. (1975). البيان والتبيين (تحقيق: عبدالسلام هارون) (ط4). مكتبة الخانجي، القاهرة.
32. الجرجاني، علي بن محمد الشريف. (1983). التعريفات (ط1). دار الكتب العلمية، بيروت.
33. الجصاص، أحمد بن علي. (1985). أحكام القرآن وأصول التفسير (تحقيق: محمد صادق القمحاوي). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
34. الحمد، علي توفيق. (2006). قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد. مجلة علوم اللغة، 1(9).
35. الحموي، ياقوت. (1993). معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (تحقيق: إحسان عباس) (ط1). دار الغرب الإسلامي، بيروت.
36. الخثران، عبد الله. (1991). مصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها. المدينة المنورة: دار هجر.

37. ديرة، المختار. (2003). دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرا. جامعة الفاتح، طرابلس.
38. الذهبي، أحمد بن عثمان شمس الدين. (1985). سير أعلام النبلاء (تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط). بيروت: مؤسسة الرسالة.
39. الرازي، محمد بن عمر فخر الدين. (2000). مفاتيح الغيب، التفسير الكبير (ط3). دار إحياء التراث العربي، بيروت.
40. الزبيدي، سعيد. (2012). من اشكالية المصطلح النحوي. مجلة العميد، ج2، ع2و3، العراق.
41. الزجاج، إبراهيم بن السري أبو إسحاق. (1988). معاني القرآن وإعرابه (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي). بيروت: عالم الكتب.
42. الزجاجيّ، عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم. (1959). الإيضاح في علل النَّحو (تحقيق: مازن المبارك). مصر: مطبعة المدني.
43. الزركشي، محمد بن عبد الله بدر الدين. (1957). البرهان في علوم القرآن (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم) (ط1). دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي، القاهرة.
44. السبكي، عبد الوهاب تاج الدين. (1993). (تحقيق: محمود محمد الطناحي، و عبد الفتاح محمد الحلو). المدينة المنورة: دار هجر للطباعة والنشر.
45. سيبويه، عمرو بن عثمان أبو بشر. (1988). الكتاب (تحقيق: عبد السلام محمد هارون) (ط3). مكتبة الخانجي، القاهرة.
46. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين. (2001). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). المكتبة التوفيقية، مصر.
47. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين. (2021). الأشباه والنظائر في النحو. بيروت: دار الكتب العلمية.
48. الشوملي، علي موسى. (1985). شرح ألفية بن معطي (ط1). مكتبة الخريجي، الرياض.
49. الصبان، محمد بن علي. (1997). حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (ط1). دار الكتب العلمية، بيروت.
50. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. (2001). تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد السند حسن يمامة). دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
51. الطنطاوي، محمد. (2005). نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (تحقيق: عبد الرحمن إسماعيل). مكتبة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
52. عبد العظيم، عبد الغني أحمد. (1990). المصطلح النّحوي دراسة نقدية تحليليّة. عمَان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
53. عمر، حدوارة. (المصطلح النّحوي الكوفيّ وأثره على النحاة المحدثين: تمام حسان، ومهدي المخزومي أنموذجين) (رسالة ماجستير). الجزائر: كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر.
54. الغامدي، عبدالوهاب بن محمد. (2009). المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري (رسالة ماجستير). جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
55. الغفيلي، منصور بن عبد العزيز. (2012). مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية (ماجستير). جامعة القصيم، بريدة.

56. الفارسيّ، الحسن بن أحمد أبو علي. (1987). المسائل الحلبيات (تحقيق: حسن هنداوي). دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.
57. الفراء، يحيى بن زياد. (1955). معاني القرآن (تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي) (ط1). دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
58. القرطبي، محمد بن أحمد. (1964). الجامع لأحكام القرآن (تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش) (ط2). الكتب المصرية، القاهرة.
59. قريرة، توفيق. (2003). المصطلح النحوي وتفكير النّحاة العرب. تونس: دار محمّد علي للنشر.
60. القفطي، علي بن يوسف. (1982). إنباه الرواة على أنباه النحاة (تحقيق: محمد أبو الفضل) (ط1). دار الفكر العربي، القاهرة.
61. القوزي، عوض بن حمد. (1981). المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري. عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.
62. كاظم، كاظم إبراهيم. (1998). النحو الكوفيّ، مباحث في معاني القرآن للفراء. عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
63. الكنغراوي الإستانبولي، صدر الدين. (1950). الموفي في النحو الكوفي (تعليق: محمد بهجت البيطار). دمشق: دار النشر المجمع العلمي العربي.
64. المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس. (1986). المقتضب (تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة) (ط1). عالم الكتب، بيروت.
65. مجمع اللغة العربية. (1972). المعجم الوسيط (ط2). القاهرة.
66. المخزومي، مهدي. (1957). مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنَّحو. القاهرة: مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده.
67. المرادي، حسن بن قاسم بدر الدين. (2008). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (شرح وتحقيق: عبد الرحمن سليمان). القاهرة: دار الفكر العربي.
68. مرزا الخامس، يوخنّا. (2011). موسوعة المصطلح النّحوي من النشأة إلى الاستقرار (ط1). دار الكتب العلمية، بيروت.
69. المهيري، عبد القادر. (1974). كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف. حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس.
70. النَّحَّاس، أحمد بن محمد أبو جعفر. (2004). عمدة الكتاب (تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي). بيروت: دار ابن حزم.
71. النيلي، إبراهيم بن الحسين تقي الدين. (1999). الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية (تحقيق: محسن العميري).
72. الواحدي، علي بن أحمد أبو الحسن. (2009). التفسير البسيط (تحقيق: رسائل علمية بجامعة الإمام محمد بن سعود). عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

1. Abd al-Azim, Abd al-Ghani Ahmad. (1990). Al-Mustalah al-Nahwi Dirasa Naqdiyya Tahliliyya. Amman: Dar al-Thaqafa li al-Nashr wa al-Tawzi'.
2. Abhath wa Dirasat. (2015). Riyadh: King Abdullah bin Abdulaziz Center for Arabic Language Service.

3. Abu al-Hijja, Yas. (2007). Manhajiyyat al-Farra' fi Sayaghat al-Mustalah al-Nahwi wa Istikhdamihi fi Kitabihi Ma'ani al-Qur'an li al-Farra'. Majallat al-Urduniyya fi al-Lugha al-Arabiyya wa Adabiha, 3(1). Mutah University.

4. Abu Hayyan al-Andalusi, Muhammad Athir al-Din. (1997). Al-Tadhil wa al-Takmil fi Sharh Kitab al-Tashil (ed. Hasan Hindawi) (1st ed.). Dar al-Qalam.

5. Abu Hayyan al-Andalusi, Muhammad Athir al-Din. (1998). Irtishaf al-Darb min Lisan al-Arab (ed. and annotated by Rajab Uthman Muhammad, reviewed by Ramadan Abd al-Tawwab) (1st ed.). Maktabat al-Khanji, Cairo.

6. Abu Hayyan al-Andalusi, Muhammad Athir al-Din. (1999). Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir (ed. Sidqi Muhammad Jamil). Dar al-Fikr, Beirut.

7. Abu Ubayda, Mu'ammar ibn al-Muthanna. (1961). Majaz al-Qur'an (ed. Muhammad Fuad Sezgin) (1st ed.). Maktabat al-Khanji, Cairo.

8. Al-Ahmar, Khalaf. (1961). Muqaddima fi al-Nahw (ed. Izz al-Din al-Tanukhi). Damascus: Ministry of Culture and National Guidance, Publications of the Directorate of Reviving Ancient Heritage.

9. Al-Anbari, Abd al-Rahman Abu al-Barakat Kamal al-Din. (2003). Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayn al-Nahwiyyin: al-Basriyyin wa al-Kufiyyin. Al-Maktaba al-Asriyya.

10. Al-Anbari, Muhammad ibn al-Qasim Abu Bakr. (1930). Sharh al-Mufaddaliyyat li al-Mufaddal al-Dabbi (ed. Carlos Jacob Lyle). Jesuit Fathers Press, Beirut.

11. Al-Anbari, Muhammad ibn al-Qasim Abu Bakr. (1971). Idah al-Waqf wa al-Ibtida' (ed. Muhyi al-Din Abd al-Rahman Ramadan). Publications of the Arabic Language Academy, Damascus.

12. Al-Ansari, Ahmad Maki. (1963). Abu Zakariya al-Farra' wa Madhhabuhu fi al-Nahw wa al-Lugha. Cairo: Supreme Council for the Care of Arts, Literature, and Social Sciences.

13. Al-Ashmuni, Ali ibn Muhammad. (1998). Sharh al-Ashmuni ala Alfiyyat Ibn Malik (1st ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut.

14. Al-Dhahabi, Ahmad ibn Uthman Shams al-Din. (1985). Siyar A'lam al-Nubala (ed. a group of researchers under the supervision of Sheikh Shu'ayb al-Arna'ut). Beirut: Muassasat al-Risalah.

15. Al-Farisi, al-Hasan ibn Ahmad Abu Ali. (1987). Al-Masa'il al-Halabiyyat (ed. Hasan Hindawi). Damascus: Dar al-Qalam li al-Tiba'ah wa al-Nashr wa al-Tawzi'.

16. Al-Farra, Yahya ibn Ziyad. (1955). Ma'ani al-Qur'an (ed. Ahmad Yusuf al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, Abd al-Fattah Ismail al-Shalabi) (1st ed.). Dar al-Misriyya li al-Ta'lif wa al-Tarjama, Egypt.

17. Al-Ghamdi, Abd al-Wahhab ibn Muhammad. (2009). Al-Mustalahat wa al-Usul al-Nahwiyya fi Kitab Idah al-Waqf wa al-Ibtida' li Abi Bakr al-Anbari (Master's thesis). Umm al-Qura University, Mecca.

18. Al-Ghufaili, Mansur ibn Abd al-Aziz. (2012). Ma'akhidh al-Muhdithin ala al-Nahw al-Arabi wa Atharuha al-Tanziriyya wa al-Tatbiqiyya (Master's thesis). Qassim University, Buraydah.

19. Al-Hamad, Ali Tawfiq. (2006). Qira'a fi Mustalah Sibawayh Tahlil wa Naqd. Majallat Ulum al-Lugha, 1(9).

20. Al-Hamawi, Yaqut. (1993). Mu'jam al-Udaba: Irshad al-Arib ila Ma'rifat al-Adib (ed. Ihsan Abbas) (1st ed.). Dar al-Gharb al-Islami, Beirut.

21. Al-Jahiz, Amr ibn Bahr Abu Uthman. (1975). Al-Bayan wa al-Tabyin (ed. Abd al-Salam Harun) (4th ed.). Maktabat al-Khanji, Cairo.

22. Al-Jassas, Ahmad ibn Ali. (1985). Ahkam al-Qur'an wa Usul al-Tafsir (ed. Muhammad Sadiq al-Qamhawi). Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi.

23. Al-Jurjani, Ali ibn Muhammad al-Sharif. (1983). Al-Ta'rifat (1st ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut.

24. Al-Kangrawi al-Istanbuli, Sadr al-Din. (1950). Al-Mawfi fi al-Nahw al-Kufi (commentary by Muhammad Bahjat al-Bitar). Damascus: Dar al-Nashr al-Majma' al-Ilmi al-Arabi.

25. Al-Khathran, Abdullah. (1991). Mustalahat al-Nahw al-Kufi, Dirastaha wa Tahdid Madlulatiha. Al-Madinah al-Munawwarah: Dar Hajar.

26. Al-Makhzumi, Mahdi. (1957). Madrasat al-Kufa wa Manhajuha fi Dirasat al-Lugha wa al-Nahw. Cairo: Maktabat wa Matba'at al-Babi al-Halabi wa Awladuhu.

27. Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid Abu al-Abbas. (1986). Al-Muqtaḍab (ed. Muhammad Abd al-Khaliq Azimah) (1st ed.). Alam al-Kutub, Beirut.

28. Al-Muhairi, Abd al-Qadir. (1974). Kitab Sibawayh bayn al-Taq'id wa al-Wasf. Hawliyat al-Jami'a al-Tunisiyya, Kulliyat al-Adab wa al-Ulum al-Insaniyya, Tunis.

29. Al-Muradi, Hasan ibn Qasim Badr al-Din. (2008). Tawḍiḥ al-Maqasid wa al-Masalik bi Sharh Alfiyyat Ibn Malik (ed. Abd al-Rahman Sulayman). Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi.

30. Al-Nahhas, Ahmad ibn Muhammad Abu Ja'far. (2004). Umdat al-Kitab (ed. Bassam Abd al-Wahhab al-Jabi). Beirut: Dar Ibn Hazm.

31. Al-Nayli, Ibrahim ibn al-Husayn Taqi al-Din. (1999). Al-Safwa al-Safiyya fi Sharh al-Durra al-Alfiyya (ed. Muhsin al-Umayri).

32. Al-Qawzi, Awad ibn Hamad. (1981). Al-Mustalah al-Nahwi Nash'atuhu wa Tatawwuruhu hatta Akhir al-Qarn al-Thalith al-Hijri. Deanship of Library Affairs, King Saud University, Riyadh.

33. Al-Qifti, Ali ibn Yusuf. (1982). Inbah al-Ruwat ala Anbah al-Nuhat (ed. Muhammad Abu al-Fadl) (1st ed.). Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo.

34. Al-Qurtubi, Muhammad ibn Ahmad. (1964). Al-Jami' li Ahkam al-Qur'an (ed. Ahmad al-Barduni and Ibrahim Atfayish) (2nd ed.). Al-Kutub al-Misriyya, Cairo.

35. Al-Razi, Muhammad ibn Umar Fakhr al-Din. (2000). Mafatih al-Ghayb, al-Tafsir al-Kabir (3rd ed.). Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut.

36. Al-Sabban, Muhammad ibn Ali. (1997). Hashiyat al-Sabban ala Sharh al-Ashmuni li Alfiyyat Ibn Malik (1st ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut.

37. Al-Shumli, Ali Musa. (1985). Sharh Alfiyyat Ibn Mu'ti (1st ed.). Maktabat al-Khuraiji, Riyadh.

38. Al-Subki, Abd al-Wahhab Taj al-Din. (1993). (ed. Mahmoud Muhammad al-Tanahi and Abd al-Fattah Muhammad al-Hilu). Al-Madinah al-Munawwarah: Dar Hajar li al-Tiba'ah wa al-Nashr.

39. Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr Jalal al-Din. (2001). Ham' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami' (ed. Abd al-Hamid Hindawi). Al-Maktaba al-Tawfiqiyya, Egypt.

40. Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr Jalal al-Din. (2021). Al-Ashbah wa al-Naza'ir fi al-Nahw. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

41. Al-Tabari, Abu Ja'far Muhammad ibn Jarir. (2001). Tafsir al-Tabari: Jami' al-Bayan an Ta'wil Ay al-Qur'an (ed. Abd Allah ibn Abd al-Muhsin al-Turki, Abd al-Sind Hasan Yamamah). Dar Hajar li al-Tiba'ah wa al-Nashr wa al-Tawzi' wa al-I'lan.

42. Al-Tantawi, Muhammad. (2005). Nash'at al-Nahw wa Tarikh Ashhar al-Nuhat (ed. Abd al-Rahman Ismail). Maktabat Ihya al-Turath al-Islami, Cairo.

43. Al-Tha'alibi, Ahmad ibn Muhammad Abu Ishaq. (2015). Al-Kashf wa al-Bayan an Tafsir al-Qur'an (supervised by Dr. Salah Ba'athman, Dr. Hasan al-Ghazali, Prof. Dr. Zayd Maharsh, Prof. Dr. Amin Basha, edited by a group of researchers) (1st ed.). Dar al-Tafsir, Jeddah, Saudi Arabia.

44. Al-Wahidi, Ali ibn Ahmad Abu al-Hasan. (2009). Al-Tafsir al-Basit (ed. Research Theses at Imam Muhammad ibn Saud University). Deanship of Scientific Research, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.

45. Al-Zajjaj, Ibrahim ibn al-Sari Abu Ishaq. (1988). Ma'ani al-Qur'an wa I'rabuhu (ed. Abd al-Jalil Abd Shalabi). Beirut: Alam al-Kutub.

46. Al-Zajjaji, Abd al-Rahman ibn Ishaq Abu al-Qasim. (1959). Al-Idah fi 'Ilal al-Nahw (ed. Mazin al-Mubarak). Egypt: Matba'at al-Madani.

47. Al-Zarkashi, Muhammad ibn Abd Allah Badr al-Din. (1957). Al-Burhan fi Ulum al-Qur'an (ed. Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim) (1st ed.). Dar Ihya al-Kutub al-Arabiyya Isa al-Babi al-Halabi, Cairo.

48. Al-Zubaidi, Sa'id. (2012). Min Ishkaliyyat al-Mustalah al-Nahwi. Majallat al-Amid, Vol. 2, Issues 2 & 3, Iraq.

49. Anis, Ibrahim. (1966). Min Asrar al-Lugha (3rd ed.). Cairo: Anglo-Egyptian Library.

50. Basandi, Khalid. (2005). Ta'addud al-Mustalah wa Tadakhuluhu: Qira'a fi al-Turath al-Lughawi. Majallat al-Turath al-Arabi, Damascus, Issue 98.

51. Dira, al-Mukhtar. (2003). Dirasah fi al-Nahw al-Kufi min Khilal Ma'ani al-Qur'an li al-Farra. University of Al-Fateh, Tripoli.

52. Ibn al-Sarraj, Muhammad ibn al-Sari Abu Bakr. (1985). Al-Usul fi al-Nahw (ed. Abd al-Husayn al-Fatli). Muassasat al-Risalah, Beirut.

53. Ibn Aqil, Baha al-Din. (1980). Al-Musa'id ala Tashil al-Fawa'id (ed. Dr. Muhammad Kamil Barakat) (1st ed.). Umm al-Qura University (Dar al-Fikr, Damascus - Dar al-Madani, Jeddah).

54. Ibn Hisham, Abd Allah ibn Yusuf Jamal al-Din. (1979). Mughni al-Labib an Kutub al-A'rib. Beirut: Dar al-Fikr.

55. Ibn Jinni, Uthman Abu al-Fath. (1945). Al-Munsif Sharh Kitab al-Tasrif (1st ed.). Dar Ihya al-Turath al-Qadim, Beirut.

56. Ibn Jinni, Uthman Abu al-Fath. (1952). Al-Khasa'is (ed. Muhammad Ali al-Najjar). Dar al-Kutub al-Misriyya, Cairo.

57. Ibn Jinni, Uthman Abu al-Fath. (1998). Al-Muhtasib fi Tabyin Wujuh Shawadh al-Qira'at wa al-Iydah Anha (ed. Muhammad Abd al-Qadir Ata) (1st ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut.

58. Ibn Kaysan, Muhammad ibn Ahmad. (1975). Al-Mawfiqi fi al-Nahw (ed. Abd al-Husayn al-Fatli and Hani Taha Shlash). Majallat al-Mawrid, 4(2).

59. Ibn Mahran, Ahmad ibn al-Husayn. (2018). Ghara'ib al-Qira'at wa Ma Ja'a Fiha min Ikhtilaf al-Riwayat an al-Sahaba wa al-Tabi'in wa al-A'imma al-Mutaqaddimin (ed. Bara' ibn Hashim al-Ahdal). Mecca: Umm al-Qura University.

60. Ibn Manzur, Muhammad ibn Makram. (1993). Lisan al-Arab (3rd ed.). Dar Sader, Beirut.

61. Ibn Sa'dan, Muhammad al-Kufi al-Darir. (2005). Mukhtasar al-Nahw (ed. Husayn Ahmad Bu Abbas). Hawliyat al-Adab wa al-Ulum al-Ijtima'iyya, 26.

62. Ibn Salamah, al-Mufaddal. (1969). Mukhtasar al-Mudhakkar wa al-Mu'annath li al-Mufaddal (ed. Ramadan Abd al-Tawwab). Majallat Ma'had al-Makhtutat al-Arabiyya, 14(2).

63. Ibn Shaqir, Ahmad ibn al-Hasan. (1987). (ed. Faiz Faris). Beirut: Muassasat al-Risalah.

64. Ibn Ya'ish, Ya'ish. (2001). Sharh al-Mufassal li al-Zamakhshari (ed. and annotated by Emil Badi' Ya'qub) (1st ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon.

65. Ibrahim, Muhyi al-Din Tawfiq. (1979). Al-Mustalah al-Kufi. Majallat al-Tarbiyah wa al-Ilm, 1. University of Mosul.

66. Kazim, Kazim Ibrahim. (1998). Al-Nahw al-Kufi, Mabahith fi Ma'ani al-Qur'an li al-Farra. Alam al-Kutub li al-Tiba'ah wa al-Nashr wa al-Tawzi', Beirut.

67. Majma' al-Lugha al-Arabiyya. (1972). Al-Mu'jam al-Wasit (2nd ed.). Cairo.

68. Mirza al-Khamis, Yukhanna. (2011). Mawsu'at al-Mustalah al-Nahwi min al-Nash'a ila al-Istiqrar (1st ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut.

69. Qarira, Tawfiq. (2003). Al-Mustalah al-Nahwi wa Tafkir al-Nuhat al-Arab. Tunis: Dar Muhammad Ali li al-Nashr.

70. Sibawayh, Amr ibn Uthman Abu Bishr. (1988). Al-Kitab (ed. Abd al-Salam Muhammad Harun) (3rd ed.). Maktabat al-Khanji, Cairo.

71. Thalab, Ahmad ibn Yahya Abu al-Abbas. (1948). Majalis Thalab (ed. Abd al-Salam Harun). Cairo: Dar al-Ma'arif.

72. Umar, Hadwara. (Al-Mustalah al-Nahwi al-Kufi wa Atharuhu ala al-Nuhat al-Muhdithin: Tamam Hassan wa Mahdi al-Makhzumi Namudhajayn) (Master's thesis). Algeria: Faculty of Arts and Languages, University of Algiers.

Abstract: This research focuses on studying the most famous Kufi grammatical terms used in the interpretation “Al-Kashf wa Al-Bayan 'an Tafsir al-Qur’an” by Abu Ishaq Ahmad ibn Muhammad ibn Ibrahim al-Naysaburi al-Tha’labi, who passed away in Muharram 427 AH. It reveals these terms as Kufi terms that became well-known in the 4th and early 5th centuries AH. The research clarifies whether these Kufi terms were shared with the Basrans or were exclusively Kufi, and identifies which grammarians, whether Basran or Kufi, used them. It also examines who attributed these terms to the Kufis, noting any disagreements if they exist. The research aims to clarify the established Kufi grammatical terms up to the time of the book’s composition, their maturity, and stability during al-Tha’labi’s era, reflecting the development of the Kufi school and its impact on grammatical studies. The study employs descriptive and analytical methodologies and is structured into two main sections after the introduction and preface: the first section discusses the emergence of grammatical terms, and the second provides examples of Kufi terms in al-Tha’labi’s interpretation. The study concludes with a presentation of the extracted results.

Keywords: Terminology, Kufic Grammar, Tafsir, Al-Thalabi.